مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN 3005-3900 الصفحات (01- 21) المجلد الحادي عشر – العدد الأول – 2026

The Impact of Weak Local Revenue Collection on Local Government Investment Activities in the Absence of the National Budget: An Applied Study on the Local Authority in Hadhramaut Governorate, Yemen

Mohammed Mahdi Obaid[1]*, Raid Ahmed Baya [2] , Mohammed Awadh Masnoom [2]

[1] College of Administrative Sciences, Seiyun University, Seiyun, Hadhramout, Yemen
[2] College of Administrative Sciences, Mahrah University, Al-Mahrah, Yemen

mobaid@seiyunu.edu.ye

تأثير ضعف تحصيل الموارد المحلية على الأنشطة الاستثمارية للحكومات المحلية في ظل غياب الموازنة العامة للدولة
دراسة تطبيقية على السلطة المحلية بمحافظة حضرموت ـ اليمن

محمد مهدي عبيد [1]* ، رائد أحمد بيه [2] ، محمد عوض مصنوم [2]
[1] قسم المحاسبة ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة سيئون، حضرموت، اليمن.
[2] قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة المهرة، المهرة، اليمن.

Received: 02-11-2025	Accepted: 04-12-2025	Published: 01-01-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:

تناولت هذه الدراسة تأثير ضعف تحصيل الموارد المحلية على الأنشطة الاستثمارية للحكومات المحلية في ظل غياب الموازنة العامة للدولة ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ضعف تحصيل الموارد المالية من قبل السلطة المحلية، التعرف على مدى تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية في تحصيل الموارد المالية في السلطة المحلية، التعرف على مدى تأثير القيود القانونية والاجرائية على مقدرة الوحدات الإدارية في تحصيل مواردها، والتعرف على مدى ضعف الرقابة والتدقيق المالي على مصادر التمويل المحلية، والتعرف على مدى مساهمة الموارد المالية في تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة لعينة مكونة من (**46**) فردا تم سحبهم من (المالية العامة في السلطة المحلية، والادارة العامة للسلطة المحلية، وفرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع سيئون)، كانت نسبة الاستجابة (**83%**)، ومنه أصبحت العينة ذات (**38**) مفردة، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن مستوى توافر ضعف تحصيل الموارد المالية بمستوى مرتفع جداً بوسط حسابي (**4.20**) ومستوى توافر العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية بمستوى مرتفع بوسط حسابي (**4.14**) ومستوى توافر القيود القانونية والاجرائية بمستوى مرتفع بوسط حسابي (**3.99**)، ومستوى توافر الرقابة والتدقيق المالي بمستوى مرتفع بوسط حسابي (**4.09**)، ومستوى توافر مساهمة الموارد المالية في تنفيذ البرنامج الاستثماري بمستوى مرتفع

بوسط حسابي (**3.87**)، ومستوى توافر ضعف تحصيل الموارد المالية بمستوى مرتفع بوسط حسابي (**4.06**)، ومستوى توافر تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية بمستوى مرتفع بوسط حسابي (**3.81**)، وقد أثبتت الدراسة عدم وجود ضعف في تحصيل الموارد المالية أثّر على تنفيذ البرنامج الاستثماري في السلطة المحلية، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها: العمل على تحسين طرق تحصيل موارد المالية من خلال إيقاف التهرب الضريبي لدى المؤسسات التجارية والصناعية وخاصة كبار المكلفين، وزيادة الوعي الضريبي بأهمية الضريبة كونها مصدر يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد ضمن خطط الدولة، وإعطاء حوافز جيدة للقائمين بوظيفة تحصيل الموارد المالية بما يرفع من كفاءتهم في عمليات التحصيل.

الكلمات الدالة: الموارد المالية، البرامج الاستثمارية، السلطة المحلية، الحكومات ،الموازنة العامة.

Abstract

This study dealt with the weak collection of financial resources and its impact on the implementation of the investment program of the local authority. The study aimed at identifying the extent of the weakness of collecting the financial resources by the local authority identifying the extent of the impact of political economical social administrative factors in collecting the financial sources in the local authority as well as identifying the extent of legal and procedural restrictions on the ability of administrative units to collect their resources together with identifying the extent of poor supervision and financial auditing on local funding sources. In order to identify the extent of the contribution of financial resources to the implementation of the investment program of the local authority, and to achieve the objectives of study, the descriptive analytical approach was used based on a questionnaire form as a tool for collecting the study data for a sample consisting of (46) individuals who were randomly chosen from (public finance in local authority, the general administration of local authority, and the branch of the Central Organization for Control and Accounting, Seiyun branch), the response rate was (83%), and accordingly the sample became (38). There were many conclusions among which the most distinguished ones were the level of availability of poor collection of financial resources is at a very high level, with an arithmetic mean of (4.20), and the level of availability of economic, political, administrative, and social factors is at a high level, too with an arithmetic mean of (4.14), the level of availability of legal and procedural restrictions is at a high level, with an arithmetic mean (3.99), and the level of availability of financial supervision and audit is at a high level, with an average arithmetic of (4.09). the level of availability of the contribution of financial resources to the implementation of investment program is at a high level, with an arithmetic mean of (3.87), likewise the level of availability of poor collection of financial resources is at a high level, with an arithmetic mean of (4.06). the level of availability of implementation investment program for the local authority is at a high level with a mean of (3.81). The study proved that there is no weakness in the collection of financial resources that affected the implementation of the investment program in the local authority, and the study came out with a number of recommendations, some the most distinguished ones are working to improve the methods of collecting financial resources by stopping tax evasion by commercial and industrial institutions, especially large taxpayers. Increasing tax awareness of the importance of tax as a source that achieves social and economic development in the country within the plans of the state. Giving good incentives to those in charge of collecting financial resources in a way that raises their efficiency in collections.

Keywords: Financial resources, investment programs, local authority, governments, general budget.

المقدمة:

يمثل الاستثمار العام كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطن، بمعنى أن لدوافع وراء الاستثمارات العامة تتمثل في الحاجة إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية وتطوير الخدمات والاستثمار في القطاعات والمجالات التي لا تستطيع القطاع الخاص القيام بها، والاستثمارات العامة تعتبر إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل التي ترغب فيه (حمود،2004)، وقد ذكر بيرغهوف (2018) ان التشريعات اليمنية منحت السلطة المحلية صلاحيات واسعة في مجال تقديم الخدمات للمواطنين وتحقيق التنمية المحلية. وبناءً على ذلك، أدّت أجهزة السلطة المحلية أدوارًا متفاوتة في تنفيذ المهام الموكلة إليها خلال السنوات الماضية. كما أتاح المشرّع لهذه السلطات موارد مالية متعددة لضمان تمكينها من أداء مسؤولياتها وتلبية احتياجاتها التشغيلية .

يقصد بالاستثمار العام ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع. ويمثل الاستثمار العام كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطن، بمعنى أن لدوافع وراء الاستثمارات العامة تتمثل في الحاجة إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية وتطوير الخدمات والاستثمار في القطاعات والمجالات التي لا تستطيع القطاع الخاص القيام بها، وأيضا الاستثمارات العامة تعتبر إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل التي ترغب فيه (حمود،2004)

تتولى السلطة المحلية في اليمن تقديم الخدمات العامة الأساسية بشكل يومي لليمنيين وقد منحت التشريعات اليمنية العديد من الصلاحيات للسلطة المحلية في مجال تقديم الخدمات للمواطنين وإحداث التنمية المحلية، وفي ضوء ذلك قامت أجهزة السلطة المحلية بأدوار متفاوتة في تنفيذ المهام الموكلة إليها خلال السنوات الماضية، كما منح المشرع للسلطة المحلية العديد من الموارد المالية لضمان توفير متطلبات الأجهزة المحلية للقيام بهامها وهي تعد من أهم مؤسسات الحكم في البلاد (الدور المحلي للمجالس المحلية في اليمن) .

وفيما يلي جدول يبين إجمالي الإيراد الفعلي لهذه المصادر من الفترة ما بين 2002م إلى 2016م، وقد تم اختيار أربع فترات: الأولى عند تأسيس الوحدات المالية للسلطة المحلية 2002م، والثانية عقب الانتخابات المحلية الأولى 2007م، والثالثة والرابعة عقب تغيرات سياسية في البلد. ومن الملاحظ تراجع الايرادات المحلية في العام 2016م بصورة واضحة ومن المتوقع ان تكون بيانات العام 2017م أسوأ من ذلك.

جدول1 ايرادات الموارد المحلية للمحافظة والموارد المشتركة والموارد العامة المشتركة

العام	إجمالي الإيراد الفعلي للموارد المحلية (الذاتية)	إجمالي الإيراد الفعلي للموارد المشتركة على مستوى المحافظة	إجمالي الإيراد الفعلي للموارد العامة المشتركة
2002	4,120,720,914	5,325,094,916	452,185,000
2007	12,189,949,578	9,478,805,146	1,966,552,323
2012	13,104,983,757	12,622,531,971	10,009,428,203
2016	8,097,455,360	10,201,770,535	8,602,413,328

المصدر (بيرغهوف، 2018)

يتبين الأداء المالي بانخفاض تحصيل الموارد المالية واثره على الأداء المالي خاصة في حضرموت حيث يبين الجدول رقم 2 الموارد الاجمالية المحصلة في حضرموت الساحل والوادي على النحو الاتي :

جدول 2 الموارد الاجمالية المحصلة في حضرموت الساحل والوادي

الموارد	حضرموت الساحل المبالغ (مليون ريال) لعام 2022م	حضرموت الوادي والصحراء المبالغ (مليون ريال) لعام 2022م
الموارد المحصلة من إيرادات السلطة المحلية	3,961	1,491
الموارد المحصلة من حصة المحافظة (20%) من مبيعات النفط	80,658	4,545
الموارد المحصلة مركزياً	412	12,622
الاجمالي	85,031	18,658

المصدر: مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي عن مكتب مالية حضرموت ، 2023

وبالرغم من أهمية الدور الذي تضطلع به الأجهزة المحلية، فإن من الضروري مراجعة أدائها وتقييمه بصورة مستمرة، لما يمثله ذلك من قضية حيوية تهدف إلى التعرف على مستوى إنجازاتها وتحديد المعوقات التي تواجهها، والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها (الايرادات المالية، 2017). كما أنه من الاختصاصات المحلية تشجيع قيام المشاريع الاستثمارية واتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة الصعوبات المعيقة للاستثمار (الماوري، 2017).

يُعَدُّ ضعف الموارد المالية للسلطة المحلية من القضايا الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر في كفاءة أداء الأجهزة المحلية في تنفيذ البرامج الاستثمارية، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسة وتقييم شاملين للتعرف على مصادر هذه الموارد وآليات تحصيلها، والكشف عن المعوقات التي تحد من فاعليتها، ولا سيما في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد (المالية، 2021).

البلاد (المالية، 2021).

1.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في **ضعف الموارد المالية للسلطة المحلية**، باعتبارها إحدى القضايا الحيوية التي تؤثر بصورة مباشرة على أداء الأجهزة المحلية في تنفيذ البرامج الاستثمارية. ويبرز ذلك في الحاجة إلى دراسة شاملة تهدف إلى التعرف على مصادر التمويل المتاحة وآليات تحصيلها، إضافةً إلى تحديد أبرز المعوقات التي تواجهها، خصوصًا في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد (مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2023؛ المالية، 2021).

ان لعجز الموارد والذي بلغ عام 2023م (779,166,680,081 ريال) حيث شهدت اليمن تراكمًا طويل الأمد لآثار اقتصادية سلبية، شبيهة بكرة ثلج متدحرجة، نتيجة غياب الحلول الحكومية وضعف الرؤية والتخطيط لمعالجة العجز المالي المستمر. فقد لجأت الحكومات السابقة إلى تمويل العجز في الموازنة العامة عبر الاقتراض المحلي أو التمويل التضخمي، ومن ثم الاعتماد على الهبات والمساعدات الخارجية، والتي لم تكن كافية لسد الفجوة التمويلية. وفي الوقت نفسه، لم تُتخذ أي إجراءات فعّالة لتحقيق التوازن في الميزان التجاري، مما ساهم بشكل مباشر في اتساع العجز الاقتصادي القائم في البلاد (نعمان، 2024).

وبالتالي تنبع مشكلة الدراسة في انها تبحث عن تأثير ضعف تحصيل الموارد المالية على تنفيذ البرنامج الاستثماري الذي تقوم به السلطة المحلية.

وبناء على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيسي التالي وهو:

ما مدى تأثير ضعف تحصيل الموارد المالية على تنفيذ البرنامج الاستثماري في السلطة المحلية؟

1.2 أسئلة الدراسة:

1. ما هي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تؤثر على تحصيل الموارد المالية في الحكومات المحلية؟
2. كيف تؤثر القيود القانونية والاجرائية على قدرة الوحدات الإدارية في تحصيل مواردها المالية؟
3. هل هناك علاقة بين ضعف الرقابة والتدقيق المالي ومستوى الفساد المالي في الحكومات المحلية؟
4. ما هي العلاقة بين مستوى تحصيل الموارد المالية وتحقيق الأهداف الاستثمارية الحكومات المحلية.

1.3 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق عدد من الأهداف وهي:

1. التعرف على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تؤثر على تحصيل الموارد المالية في الحكومات المحلية؟
2. التعرف على القيود القانونية والاجرائية على قدرة الوحدات الإدارية في تحصيل مواردها المالية.
3. التعرف على ضعف الرقابة والتدقيق المالي ومستوى الفساد المالي في الحكومات المحلية واثره على تحصيل موارها
4. التعرف على العلاقة بين مستوى تحصيل الموارد المالية وتحقيق الأهداف الاستثمارية.

1.4 أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية هذه الدراسة حول أربعة جوانب رئيسية:

1. تعزيز الاستثمار المحلي: تسهم الدراسة في تعزيز زيادة الحصول على الموارد المالية للسلطة المحلية، مما يؤدي إلى تنفيذ البرامج الاستثمارية بشكل فعال.

2. تحسين الأداء المؤسسي: توفر الدراسة إطارًا لتحسين أداء السلطة المحلية من خلال تناول الموضوعات المهمة وتقديم توصيات لتحسين الأداء.

3. ربط التحصيل الاستثماري: تركز الدراسة على ربط جانبين مهمين: تأثير ضعف تحصيل الموارد المالية وتنفيذ البرنامج الاستثماري في السلطة المحلية.

4. تقليل المعوقات: تساعد الدراسة في تحديد وتقليل المعوقات التي تواجه السلطة المحلية في تحصيل مواردها، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي والاستثماري.

1.4 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ضعف تحصيل الموارد المالية وتنفيذ البرامج الاستثمارية للحكومات المحلية في ظل غياب الموازنة العامة للدولة .

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وتنفيذ البرامج الاستثمارية للحكومات المحلية في ظل غياب الموازنة العامة للدولة .

2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القيود القانونية والاجرائية على مقدرة الوحدات الإدارية في تحصيل مواردها وتنفيذ البرامج الاستثمارية للحكومات المحلية في ظل غياب الموازنة العامة للدولة .

3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القيود الرقابة والتدقيق المالي على مقدرة الوحدات الإدارية في تحصيل مواردها وتنفيذ البرامج الاستثمارية للحكومات المحلية في ظل غياب الموازنة العامة للدولة .

4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحصيل الموارد المالية وتنفيذ البرامج الاستثمارية للحكومات المحلية في ظل غياب الموازنة العامة للدولة.

1.5 مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية:

- **الموارد (الإيرادات) المحلية** بأنها تلك الموارد التي تتولى الوحدات الإدارية جبايتها بهدف تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نطاقها الجغرافي، وذلك في إطار تعزيز مبدأ اللامركزية المالية والإدارية الذي يقوم عليه نظام السلطة المحلية.

- **الموارد المحلية للمديرية:** وتعرف بانها الموارد التي يتم جبايتها في المديرية لصالحها (قانون رقم 4 لسنة 2000 مادة 123)

- **السلطة المحلية:** تتألف السلطة المحلية من رئيس الوحدة الادارية والمجلس المحلي والاجهزة التنفيذية للوحدة الادارية التي تعبر عن سلطة الوحدة الادارية بمقتضى الدستور والقانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية والقوانين النافذة ويستثنى من ذلك : أ - أجهزة السلطة القضائية .ب - وحدات القوات المسلحة . ج - فروع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فيما يتعلق بأدائها لمهامها الرقابية. د- أية مرافق ذات طابع عام على المستوى الوطني يصدر بتحديدها قرار جمهوري (قانون رقم 4 لسنة 2000).

- **الاستثمار للسلطة المحلية:** عبارة عن تشغيل واستثمار ممتلكات كل وحدة إدارية من الأراضي والعقارات والمعدات والآلات وغيرها من الممتلكات وفق خطة عمل سنوية تعدها الأجهزة التنفيذية وتقرها الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بما يكفل استمرارية تشغيلها وتنمية عائداتها وإدارتها بشكل أمثل (اللائحة المالية للسلطة المحلية).

2. الجانب النظري والدراسات السابقة:

2.1 الموارد المالية للسلطة المحلية:

2.1.1 ماهية الموارد المحلية: تُعرَّف الإيرادات المحلية بأنها الموارد المالية التي تتولى الوحدات الإدارية تحصيلها بهدف تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن نطاقها الجغرافي، وذلك في إطار تعزيز مبادئ اللامركزية المالية والإدارية التي يقوم عليها نظام السلطة المحلية (الماوري، 2017)

يمكن تعريف الإيرادات المحلية بأنها الموارد المالية التي تتحصل عليها الوحدات الإدارية من خلال جباية الضرائب وتحصيل الرسوم المحلية أو الإضافات المفروضة على الضرائب والرسوم القومية، إضافةً إلى العائدات الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة. ويُشترط أن تتسم هذه الموارد بالكفاية والمرونة والعدالة بما يضمن تمكين الوحدات الإدارية من أداء مهامها وتحقيق أهدافها التنموية بكفاءة.

2.1.2 أهم موارد السلطة المحلية في اليمن:

تُصنَّف موارد السلطة المحلية في اليمن إلى أربعة أنواع رئيسة، على النحو الآتي

1. الموارد المحلية
2. الموارد المشتركة على مستوى المحافظة
3. الموارد العامة المشتركة

2.1.3 معوقات تحصيل الموارد المالية للسلطة المحلية

تواجه السلطة المحلية في اليمن مجموعة من التحديات التي تعيق قدرتها على تحصيل الموارد المالية بكفاءة، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي (الإيرادات المحلية وتوزيع الموارد، 2018م):

1. تحويل بعض الموارد المحلية: يتم تحويل جزء من الموارد المحلية إلى حسابات صناديق النظافة والتحسين، إضافة إلى بعض الحسابات الخاصة، مما يقلل من حجم الموارد المالية المتاحة للوحدات الإدارية.

2. ضعف استغلال الطاقة الضريبية: لا يتم استغلال الإمكانات الضريبية الكاملة للأنشطة التجارية والصناعية في القطاع الخاص، نتيجة الفجوة بين عدد المكلفين الفعليين وفقاً لقوائم الحصر والمجتمع الضريبي الفعلي. كما يعتمد نظام الربط الضريبي كآلية رئيسة لتحديد عدد المكلفين، إلى جانب الخلافات المستمرة بين القطاع الخاص والجهات الضريبية حول السياسات المثلى للضرائب. ويُضاف إلى ذلك توسّع القطاع غير المنظم الذي يفتقر إلى الدفاتر المحاسبية والوثائق المالية اللازمة لتقدير حجم الضريبة المستحقة.

3. ضعف التدقيق المالي في مصادر التمويل المحلية: تعاني معظم مصادر التمويل الذاتية المحددة في قانون السلطة المحلية – والبالغ عددها (27) مصدراً – من ضعف العائد المالي، إذ لا تغطي الحد الأدنى من احتياجات الوحدات الإدارية. كما أن عدداً من هذه المصادر لم يكن يُحصَّل في السابق من قبل الحكومة المركزية، وتم نقلها لاحقاً إلى السلطة المحلية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها. في المقابل، ما تزال المصادر الضريبية المهمة التي يمكن أن ترفد الموازنات المحلية بموارد مالية كافية خاضعة لإدارة السلطة المركزية.

4.غياب نظام واضح للتسويات المالية: لا يوجد نظام متكامل للتسويات الأفقية والرأسية بين الوحدات المحلية أو بينها وبين السلطة المركزية. كما تتأخر تحويلات الموارد المشتركة والموارد المركزية لفترات طويلة، مما يؤثر سلباً على الاستدامة المالية للوحدات الإدارية، خاصة تلك التي تعاني من شح الموارد.

5. انخفاض حجم الدعم المركزي: تتلقى الوحدات الإدارية دعماً محدوداً من السلطة المركزية، في حين تحتفظ الأجهزة المركزية بالنصيب الأكبر من الموارد المالية ضمن الموازنة العامة للدولة.

6. القيود القانونية والإجرائية: تواجه الوحدات الإدارية قيوداً قانونية وتنظيمية تحد من قدرتها على تطوير وتنويع مواردها المالية، حيث تُقيد بنسب محددة للتحصيل وأنواع معينة من المصادر وطرق محددة في الجباية، مما يقلص فرص الابتكار المالي أو تنمية مصادر تمويل جديدة.

7. ضعف القاعدة المعلوماتية: تفتقر العديد من الوحدات المحلية إلى قاعدة بيانات متكاملة تساعد في تحديد فرص تنمية وتوسيع مصادر التمويل الذاتية، أو في استحداث مصادر جديدة تتناسب مع خصائص كل وحدة إدارية.

8. ضعف كفاءة القائمين على التحصيل: يتم إسناد مهام التحصيل والتوريد في كثير من الأحيان إلى محصلين غير مرتبطين بالوظيفة العامة كالمتعاقدين أو العمال بالأجر اليومي أو المتقاعدين، مما ينعكس سلباً على كفاءة التحصيل ومستوى الالتزام المالي.
9. تآكل القيمة الحقيقية للضرائب: تؤدي التغيرات المستمرة في قيمة العملة الوطنية إلى انخفاض القيمة الحقيقية للضرائب، بالإضافة إلى النزاعات المتكررة بين الجهات الضريبية والمكلفين، والتي تُحال غالباً إلى لجان التسوية أو القضاء، الأمر الذي يسهم في خفض قيمة الضريبة المحتسبة فعلياً.

2.1.4 معالجات تحصيل الموارد المالية للسلطة المحلية:

للتغلب على معوقات تحصيل الموارد المالية في السلطة المحلية ومعالجة العجز القائم في الإيرادات، ورفع مستوى الجباية، يتطلب الأمر تفعيل دور الأجهزة التنفيذية في الوحدات الإدارية للقيام بمسؤولياتها في تحصيل الموارد الإرادية، إلى جانب اتخاذ عدد من الإجراءات العاجلة، أبرزها:

1. توظيف موظفين دائمين لتحصيل الموارد: يُفضَّل أن تتولى عملية التحصيل جميع الموارد موظفين رسميين بدلًا من المتعاقدين بالأجر اليومي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة توزيع الموظفين على الوحدات الإدارية بالتنسيق مع وزارة المالية أو مكاتبها المختلفة، أو فتح حسابات لدى البنوك ومكاتب البريد لتسهيل التحصيل (عبد الكريم العزير، 2012م).
2. تحصيل الرسوم على المشتقات النفطية المتأخرة: العمل على تحصيل هذه الرسوم التي لم تُجبى منذ صدور قانون السلطة المحلية، والتي أدت إلى حرمان خزينة الدولة من مليارات الريالات (الماوري، 2017م).
3. تعزيز تحصيل الضريبة العقارية الفعلية: بما أن ما يتم تحصيله لا يتجاوز 10% في عواصم المدن، يجب تطبيق إجراءات صارمة لرفع نسبة الجباية.
4. التحصيل الفعلي للضرائب المتنوعة: بما يشمل ضرائب النقل، والقات، والهاتف، لضمان تدفق الإيرادات المحلية بانتظام.
5. تحفيز الملتزمين والمحصّلين: منح مزايا للمكلفين بتوريد الإيرادات. تقديم الحوافز التشجيعية للمحصّلين لضمان أداء فعال. إلزام الصناديق الخاصة بالمساهمة في الإيرادات المحلية: يجب إلزام صناديق النشء والشباب، والتشجيع الزراعي، وصيانة الطرق بدفع 30% من إيراداتها إلى السلطة المحلية، بما في ذلك المتأخرات التي تتجاوز 30 مليار ريال، مع منح مرونة لاستخدام الموارد خارج نطاق الصندوق عند الحاجة للأولويات المحلية.
6.تبسيط الإجراءات الرسمية: تسهيل إجراءات الحصول على الخدمات وتحصيل الإيرادات المرتبطة بها، لتقليل الروتين وتشجيع المواطنين على الالتزام.
7. منع الازدواجية والتضارب في التحصيل: عبر وضع نظام حوافز مجزية للمحصّلين، يمنحون نسبة من إجمالي ما يتم تحصيله، مع رقابة فاعلة على أدائهم لضمان الشفافية والكفاءة.
8.تعزيز المساءلة المجتمعية: تشكيل لجان محلية تشاركية لمساندة السلطة المحلية في تحديد الاحتياجات المجتمعية، وتقييم مستوى الخدمات، ومراقبة الجهات المقدمة لها، فضلاً عن تشجيع المواطنين على الوفاء بالتزاماتهم المالية.
9. تشجيع المبادرات المشتركة بين الوحدات المحلية: دعم إقامة مشروعات مشتركة تكاملية بين الوحدات المحلية لتوسيع فرص التمويل الذاتي وتنمية الموارد المحلية (قرار رقم 24، 2001م).
10. مراجعة الأوعية الإرادية والرسوم المحلية: إعادة النظر في الرسوم المحددة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (283) للعام 2001م، مع منح الوحدات المحلية هامشًا من الحرية في تحديد الرسوم بما يتناسب مع طبيعة كل وحدة إدارية (اللائحة المالية للسلطة المحلية).

2.2 المعالجات الآجلة لتحصيل الموارد المالية للسلطة المحلية:

يعد من الصعب وضع تصور متكامل لتنمية الإيرادات المحلية وتحصيلها وتوزيعها على المدى المتوسط (سنة إلى سنتين)، نظرًا لاعتماده الكبير على مسار المستقبل، سواء استمر الوضع الراهن أو تم الدخول في

عملية التسوية السياسية. ومن ثم، فإن الشكل النهائي للدولة الذي يتم التوافق عليه سياسيًا سيكون العامل الحاسم في تحديد نوع الإجراءات والمعالجات التي يمكن اتخاذها لرفع الإيرادات المحلية (الإيرادات المحلية وتوزيع الموارد، 2018م).

وعمومًا، يستلزم الوضع الراهن إجراء تعديلات تشريعية جوهرية أو مراجعة شاملة للنظم القانونية المتعلقة بالسلطة المحلية، إذ إن أكثر من ثمانين قانونًا ولائحة تتعارض مع قانون السلطة المحلية ولائحته المالية. كما أن بعض الهيئات والمؤسسات الرسمية المستحدثة تعتمد لوائح وأنظمة ومصادر تمويل تتناقض مع أحكام القانون ذاته، وذلك في ظل غياب جهة رسمية تضمن ضبط هذه المخالفات أو منع حدوثها. ومن هذا المنطلق، سنعرض مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد وضبط عملية التحصيل، وبالتالي تعزيز الإيرادات المحلية على جميع المستويات خلال فترة تتراوح بين عام وسنتين، وربما أكثر حسب الحاجة، وفقًا لما يلي:

1. إنشاء قاعدة بيانات متكاملة وحديثة تشمل جميع المعلومات المتعلقة بموارد السلطة المحلية وأوعيتها المختلفة، بما يتيح للوحدات المحلية دراسة فرص توسيع مواردها المالية، وكذلك استكشاف فرص الاستثمار المتاحة والاستفادة من مختلف الموارد الاقتصادية.
2. تنفيذ ربط شبكي إلكتروني بين جميع الجهات المرتبطة بموارد السلطة المحلية، بما يتيح الوصول الفوري إلى المعلومات المتعلقة بالتزامات كل جهة المالية تجاه الدولة.
3. اعتماد نظام مالي ومحاسبي متطور للسلطة المحلية، وتطبيق آليات التحصيل الإلكتروني للرسوم والضرائب والموارد الأخرى عبر البنوك ومكاتب البريد، بهدف الحد من الفساد وضمان تجميع الإيرادات في نافذة واحدة.
4. تعزيز الموازنات التشغيلية للفروع والوحدات الإدارية لضمان استدامة العمل وتحقيق الفاعلية.
5. نص القانون بوضوح على العقوبات المترتبة على المتخلفين عن الالتزامات الضريبية والزكوية.
6. إعادة النظر في آليات تحصيل الزكاة وتعويض الوحدات الإدارية بمصادر بديلة، وحل القضايا المتعلقة بزكاة كبار المكلفين الذين لديهم نشاط متعدد الفروع.
7. تفعيل دور الجهات الرقابية الداخلية والخارجية لضمان الرقابة المالية والإدارية الفعالة.
8. منع صرف موارد الوحدات الإدارية في أغراض غير مخصصة لها، ووقف الاستنزاف غير المبرر لهذه الموارد. توفير النفقات التشغيلية اللازمة للمجالس والأجهزة التنفيذية بما يضمن قدرتها على أداء مهامها بكفاءة وفاعلية.
9. تحديد حصة محددة للسلطة المحلية من الموارد العامة للدولة وفق معايير موضوعية وواضحة.
10. تعزيز التعاون التشاركي بين المستويات الإدارية المختلفة في المحافظة، والمكاتب التنفيذية، والمديريات، لضمان تحسين معدلات التحصيل.
11. منح أولوية التوظيف في السلطة المحلية والوحدات الإدارية لأبناء المنطقة، مع منع نقلهم لاحقًا مركزيًا، وتكليف مهام تحصيل الإيرادات فقط لمحصلين وأمناء صناديق من الموظفين الدائمين الموثوقين.
12. منع تجنيب أو سحب أي مبالغ من موارد الوحدات الإدارية لأي حسابات خاصة.
13. ومنع تحويل الموارد المحلية إلى جهات مركزية محددة.
14. متابعة تحصيل الإيرادات المستحقة والمتأخرة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المتخلفين عن السداد (الايرادات المحلية وتوزيع الموارد، 2018م).
15. إعادة النظر في المنظومة التشريعية المتعلقة بموارد السلطة المحلية، بما في ذلك تعديل نص المادة (123) من قانون السلطة المحلية رقم (9) لسنة 2000م لإضفاء المرونة في التعامل مع الأوعية الإرادية الجديدة دون الحاجة إلى تعديلات قانونية متكررة.
16. تخفيف القيود القانونية والإجرائية المفروضة على الوحدات الإدارية، بما يمنحها حرية أكبر في توسيع وتنويع مواردها المالية، وتحديد رسوم الخدمات المقدمة للمواطنين، واقتراح موارد جديدة أو تعديل الأوعية الإيرادية المحلية.

17. إلغاء جميع القرارات والإجراءات الإدارية التي حولت بعض الموارد إلى موارد ذاتية للجهات الأخرى، ووضع آليات تمنع تكرار هذه الممارسات مستقبلاً.
18. الاستفادة من أراضي وعقارات وممتلكات الدولة ضمن الوحدات المحلية لضمان تحقيق إيرادات إضافية وفق ضوابط تمنع هدر الممتلكات العامة.
19. استحداث بنك خاص بالسلطة المحلية لتقديم التمويل اللازم للوحدات الإدارية على شكل قروض، بما يضمن استمرار عملها وتحقيق استقرار عملية تحصيل الإيرادات.
20. رفع حجم الدعم المركزي المخصص للسلطة المحلية بما لا يقل عن 10% من الموازنة العامة، وتحويل أكبر قدر ممكن من مخصصات مشروعات التنمية مباشرة إلى الوحدات المحلية، مع تطوير نظم الرقابة والإشراف وبناء مؤشرات دقيقة لتوزيع الدعم وقياس الأداء التنموي (الايرادات المحلية وتوزيع الموارد، 2018م).
21. وضع آلية تنفيذية متكاملة لتطبيق جميع الإجراءات السابقة بما يسهم في تحسين تحصيل الموارد وتبسيط الإجراءات الإدارية.

2.3 البرنامج الاستثماري في السلطة المحلية:

2.3.1 مفهوم الاستثمار:

الاستثمار هو الادخار وبما ان الادخار مرتبط بالاستهلاك فأن استهلاك الفرد له علاقة وثيقة بالاستثمار وبما ان الفرد سوف يدخر ماله لكي يكون هدفه السامي الى تحقيق مردود مالي أكثر من مما اذخره نطلق على ذلك بالاستثمار وايضا نقول الاستثمار هو شراء الأصول من قبل الأفراد أو المنشآت بهدف الحصول على مردود مادي في الوقت الحالي أو المستقبل (رحيم وعبادي، 2009)
يعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي المباشر على أنه "إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا)، وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات ."وفي حالة تكوين رأس المال هناك قراران مختلفان :يتعلق الأول بتحديد المستوى الأمثل ل رأس المال، بينما يتعلق الثاني بمعدل تدفقات الاستثمار، كما أن هناك أسلوبين للتفكير :يتمثل الأول باختيار الاستثمار كمعدل نحو التوازن، في حين يتمثل الثاني في سلوك أصحاب رأس المال. (عبد العظيم، 2007، 3).

2.4 الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء عرض الدراسات السابقة عن تحصيل الموارد المالية للسلطة المحلية وبرامج الاستثمار المحلي وكذلك الدراسات ذات الصلة الوثيقة بأسئلة الدراسة الحالية بغرض الاستفادة من إجراءاتها، وطريقة معالجة بياناتها، والوقوف على أهم نتائج كل دراسة من زاوية اهتمام هذه الدراسة، وذلك ان الدراسات السابقة تمثل الخلفية النظرية للدراسة الحالية، وفيما يلي تفصيل لكل ذلك:

2.4.1 الدراسات العربية

1. عبدالكريم جداه (2020) سبل تفعيل التمويل المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

تهتم الدراسة بتسليط الضوء على اليات وسبل تفعيل التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال ابراز شروط التمويل ومصادر التمويل تحديد اهداف ومجالات التنمية المحلية وتوضيح أهمية التمويل المحلي في تجسيد التنمية المحلية وتوصلن الدراسة الى أن ميزانية الجماعات المحلية هي وثيقة تقديرية للإيرادات والنفقات خلال سنة معينة، وتعتبر الصورة العاكسة لنشاطها وسياستها المنتهجة، أما مجموعة الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتي تخص الهيئات المحلية فتُعبر عن مالية الجماعات المحلية. وان موارد الجماعات المحلية في العموم لا تكفي لتغطية نفقاتها ما يجعلها تعتمد على الإعانات المقدمة من طرف الدولة لتمويل ميزانيتها.

2. دراسة نضيرة دوبابي (2018) " إشكالية ضعف الموارد المالية للبلديات دراسة حالة بلديات ولاية قالمة "

يهتم البحث بدراسة " إشكالية ضعف الموارد المالية للبلديات" لا من أجل التعرض لأسباب ضعفها فحسب بل من أجل استنتاج الحلول المناسبة لذلك. سعى البحاث الى تشخيص وضعية الجماعات المحلية والبحث عن حلول لتحقيق نقلة في مجال التنمية المحلية عن طريق مجموعة من الأدوات بما في ذلك ترقية موارد البلديات، حيث أن الدولة مطالبة بإصلاح المالية والجباية المحلية، كما أن البلديات مجبرة أكثر من أي وقت مضى ببذل مجهود أكبر لتحصيل مواردها المتاحة، والعمل على الاستغلال الأمثل لمواردها والبحث عن موارد أخرى لتمويل ميزانياتها لاسيما عن طريق جلب الاستثمارات. فالحلول المقترحة تتعلق بإرادة الدولة والبلديات في نفس الوقت، حيث أن الدولة مطالبة بإصلاح الجباية المحلية أو بالأحرى المالية المحلية، أما البلديات فهي مطالبة ببذل مجهودات إضافية بغية تثمين مواردها وتحسين طرق تسيير شؤونها المحلية.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة: أهم الحلول والنتائج المقترحة لأجل ترقية الموارد المالية للبلديات والمتمثلة في:

- إصلاح الجباية المحلية. تثمين موارد التسيير، اعتماد التسويق المحلي، تفويض المرفق العام، تأسيس سوق مالي محلي، تفعيل الدور الاقتصادي للبلدية الاستثمار، المقاولات وخلق الثروة، مكافحة الغش الضريبي وتحسين أدوات التحصيل.

3. دراسة قويدري (2018) "مصادر تمويل الجماعات المحلية" دراسة حالة بلدية سكرة للفترة بين (2018م – 2019م).

سعى البحاث في هذه الدراسة على تبيان الواقع الحقيقي لتسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية وكعينة للدراسة بلدية بسكرة، لما في ذلك من أهمية عظمى تعود على البلديات لقيامها بواجباتها أمام المجتمع ويساعدها في حماية مواردها و زيادة فعاليتها وكذلك ضمان توفير الموارد المالية لمواجهة المتطلبات المستقبلية بالشكل الصحيح، وبالتالي وضع الحلول المناسبة للمشاكل التي توجهها أو على الأقل التخفيف من حدتها. وهدفت هذه الدراسة لأن تكون إسهاما في فتح المجال للدراسات في مجال ميزانية البلديات والمالية المحلية عموما والجباية المحلية خصوصا.

وقد كانت نتائج الدراسة كالآتي:

1- بعد دراسة تطورات ميزانية بلدية بسكرة ومن خلال تحليلنا لنفقات وإيرادات البلدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى2017 ، تبيّن أنّ نفقات البلدية يتميز بالتغيّر فبالزيادة تارة وبالنقصان تارة أخرى، وربما هذا التغيّر أمر طبيعي راجع لكل سنة مالية وخصوصياتها، سواء كانت خاصة بمختلف نشاطات البلدية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الرياضية وكذا الزيادة المعتبرة للموظفين في السنتين الأخيرتين، وبالرغم من كل هذا تسعى البلدية إلى بذل قصارى جهدها في توظيف تلك الأموال في ميادين أخرى.

2- بعد دراسة الموارد الإجمالية للبلدية، سواء المتعلقة بقسم التسيير أو التجهيز والاستثمار، تأكدنا أن البلدية تعتمد على الإعانات والمساهمات الخارجية سواء المقدمة من طرف الدولة، الولاية.

3- بالرغم من عدم تمكن البلدية الجيد في تسيير مختلف ممتلكاتها وارتفاع حصيلة بواقي الانجازات للسنوات السابقة، إلا أنّ ميزانية البلدية لم تحقق أي عجز على طول فترة الد

4. دراسة براهيم واخرون (2022) "أثر اصلاحات المالية المحلية في تعزيز موارد الجماعات المحلية " – دراسة حالة بلدية شروين للفترة 2014- 2017.

سعى البحاث إلى التعرف على الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية، و التطرق إلى أهم الاصلاحات التي عرفتها المالية المحلية وأثرها على تنمية الجماعات المحلية عامة وعلى بلدية شروين خاصة، لنتوصل إلى أن هذه الإصلاحات في بلدية شروين لم يتم الالتزام بها لذا هي تعاني من شح في الموارد مما يؤثر سلبا على التنمية فيها. اتبع البحاث في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري منها، أما الجانب التطبيقي فهو دراسة حالة باستخدام المنهج التحليلي لأجل تحليل المعطيات الواردة في الحسابات الادارية لسنوات الدراسة. وقد أشارت نتائج الدراسة أن الجماعات المحلية في الجزائر وعلى وجه الخصوص البلدية لم تستطع

أن تحسن من وضعيتها المالية رغم جملة الاصلاحات التي أجرتها الدولة على قوانين الجباية المحلية لتمكين البلديات من تحسين وضعيتها المالية

5. دراسة رحيم عبادي (2009): "أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر" – دراسة قياسية للفترة 1989)-(2009)

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير كل من عرض النقد، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان والاصلاحات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر، ممثلا بحجم تكوين رأس المال الثابت. لغرض التحليل تم استخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009 ، حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد للدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية .OLS أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ايجابية معنوية بين اجمالي تكوين رأس المال الثابت ومتغير عدد السكان، في حين ارتبط المتغير المعبر عن الاصلاحات الاقتصادية وعرض النقد وسعر الفائدة الحقيقي بعلاقة عكسية معنوية. تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية حول متغيرات اقتصادية للفترة (1989-2009) مستمدة من منشورات وتقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى الإحصاءات السنوية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، لاسيما منها منشورات البنك الدولي. ومن أجل بلوغ أهداف الدراسة تم اعتماد منهج الاستقراء.

وقد كانت نتائج الدراسة كالآتي:

1- حجم التكوين الرأسمالي الاجمالي الاستثمار المحلي المباشر مر بمرحلتين: مرحلة 1989) -2000) تميز فيها بالنمو بمعدلات موجبة، ومرحلة (2001-2009) تميز فيها بالنمو، لكن بوتيرة أسرع من سابقتها وبحجم أعلى، نظرا للقوانين المستحدثة ذات الفعالية.

2- تذبذب أسعار الفائدة الحقيقية، قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

3- الاستثمار المحلي المباشر يتأثر ايجابا بحجم السكان((Pop ويتأثر سلبا بكل من سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض (IR) ،الاصلاحات الاقتصادية(Dum) ،وعرض النقد (M2)..

2.4 الدراسات المحلية

1. دراسة عبد الكريم داعر (2008): "السلطة المحلية وأثرها على التنمية في الجمهورية اليمنية (2000–2008م)

تناولت هذه الدراسة أسباب قصور أو الفشل النسبي للسلطات المحلية في تقديم الخدمات وتحقيق التنمية بفعالية. وقد انطلق البحث من الإشكالية الأساسية: لماذا يعجز نظام السلطة المحلية نسبيًا عن تحقيق أهدافه الخدمية والتنموية والسياسية؟ فرضيات الدراسة: وجود أثر سلبي للسياق التاريخي لأنظمة الإدارة المحلية السابقة على النظام الحالي للسلطة المحلية. تأثر النظام الحالي بأساليب الدمج العشوائي للقوانين التشطيرية للبلدين عند مطلع الوحدة اليمنية. أن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد عام 1994م ساعد على اعتماد نظام محلي ملائم. أن ضعف الموارد المالية يمثل عائقًا أمام نجاح السلطة المحلية. نتائج الدراسة: أكدت النتائج صحة الفرضيات الأولى والثانية والرابعة، حيث تبين أن التاريخ الإداري السابق والدمج العشوائي للقوانين والموارد المالية المحدودة أثرت سلبًا على أداء السلطة المحلية. أما الفرضية الثالثة، فقد أظهرت النتائج قصورًا في النظام الحالي، ويرجع ذلك إلى ضعف وعي المبحوثين والفجوات في تأهيل أعضاء المجالس المحلية وضعف النظام الإداري، مما حد من قدرة السلطة على تلبية احتياجات المواطنين وفق قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على معايير شملت التضاريس الجغرافية، التقسيمات الإدارية، المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية، وتوفر الخدمات الأساسية مثل التعليم، لاختيار المحافظات محل البحث.

التوصيات الرئيسية: إعادة صياغة قانون السلطة المحلية لمعالجة أوجه القصور وزيادة فعالية المجالس المحلية. مراجعة وإصدار قانون جديد للتقسيم الإداري لمعالجة الإشكالات القائمة. توفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ مهام المجالس المحلية. منح المجالس المحلية مزيدًا من الصلاحيات في التخطيط والتنفيذ وتقليل البيروقراطية. تفعيل الرقابة على أداء المجالس واعتماد التقييم الدوري كأساس لإعادة تشكيل المجالس غير الفعالة. ربط خطط التنمية الاقتصادية بخطط عمل المجالس المحلية وفق الأولويات والاحتياجات المحلية

والإمكانات المتاحة. تشجيع المزيد من الدراسات والأبحاث لتقييم تجربة السلطة المحلية ومعالجة الجوانب السلبية وتعزيز الإيجابيات.

2. دراسة القطيبي (2004): أثر الإجراءات الإدارية على نمو الاستثمار – الهيئة العامة للاستثمار بالجمهورية اليمنية (1992–2004م)

تناولت هذه الدراسة تحليل إجراءات الاستثمار في الهيئة العامة للاستثمار بالجمهورية اليمنية، بهدف التعرف على طبيعة هذه الإجراءات وتقييم أثرها على نمو الاستثمار خلال الفترة 1992–2004م.

وقد ارتكز البحث على اختبار ثلاثة فروض رئيسية: ضعف كفاءة وفعالية إجراءات التنفيذ والتشغيل للمشاريع المسجلة في الهيئة وفروعها، مما أسهم في تدني معدلات النمو السنوي للمشاريع الاستثمارية المسجلة والمنفذة. بعض الممارسات الإدارية مثل الفساد، التسيب الإداري، البيروقراطية، وتداخل الاختصاصات بين الجهات الحكومية، والتي أدت إلى إضعاف قدرة الهيئة على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية واستثمارات المغتربين اليمنيين. أن إجراءات الاستثمار في الهيئة ساهمت في زيادة تسجيل المشاريع الاستثمارية.

منهجية الدراسة: اتبع البحاث المنهج الوصفي التحليلي التاريخي لدراسة وتحليل المشكلة، مستعينًا بالبيانات والمعلومات من مصادر أولية تشمل الاستبيانات، المقابلات الشخصية، والملاحظات المباشرة، بالإضافة إلى مصادر ثانوية مثل الكتب، الدوريات، والمؤلفات والمستندات الرسمية. بلغ مجتمع الدراسة 2297 مستثمرًا (مشروعًا)، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة بنسبة 10%، أي ما يعادل 230 مشروعًا. وقد استخدمت طريقة النسب في تحليل البيانات الميدانية.

نتائج الدراسة:

1. وجود قصور في التنسيق والاتصال بين الهيئة العامة للاستثمار وبعض الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ المشاريع، حيث أظهرت الدراسة أن 43% من المشاريع المسجلة لم تُنفذ خلال الفترة 1992–2004م.
2. ضعف كفاءة الأداء والمؤهلات المؤسسية للهيئة في جذب الاستثمارات، حيث بلغ متوسط النمو السنوي لتسجيل المشاريع 2.29%، ومتوسط تنفيذ المشاريع 0.79%.
3. غياب معايير فنية واضحة لتقييم المشاريع الاستثمارية في الهيئة وفروعها بالمحافظات. ارتفاع نسبة القوى العاملة غير الحاصلة على مؤهلات جامعية لتصل إلى 79.71%.
3. عدم استلام الهيئة لطلبات الاستثمار رسميًا إلا بعد إرفاق موافقات الجهات المعنية.

توصيات الدراسة:

1. اعتماد آليات فعالة للتنسيق والتواصل بين الهيئة والجهات المعنية لتسهيل إجراءات تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
2. الاهتمام بتدريب الكوادر الوظيفية وزيادة الدورات التخصصية ذات الصلة بمهام الهيئة.
3. وضع معايير فنية واضحة وعملية لتقييم المشاريع الاستثمارية.
4. إنشاء وحدات إدارية وتنظيمية لتعزيز كفاءة وفاعلية الأداء داخل الهيئة، بما يضمن نجاحها واستمرارها كمنظمة فاعلة تحقق أهداف المستثمرين والسياسة الاقتصادية للدولة.
5. مواصلة تطوير واستخدام برنامج الشبكة الآلية المعتمد منذ 2004م، مع تعميمه على جميع وحدات الهيئة وربطه بالجهات الحكومية ذات العلاقة.

2.3 الفجوة البحثية للدراسة:

1. تميز أسلوب الدراسة حيث تم استخدام دراسة الحالة من خلال التعاطي لضعف تحصيل الموار المالية وأثره على تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية بشمولية وتركيز أكبر مما سيعطي نتائج أدق.
2. اختيار مجتمع الدراسة، حيث انه تم اختيار المكاتب التابعة للسلطة المحلية بوادي وصحراء حضرموت والمؤسسات التي تحصل منها الايرادات، وهناك ايضا اختلاف في متغيرات الدراسة.

3. اول دراسة في محافظة حضرموت تهتم بدراسة مشكلة ضعف تحصيل الموارد المالية للسلطة المحلية وأثرها على تنفيذ برامجها الاستثمارية دراسة تطبيقية على مكاتب السلطة المحلية بمديرية سيئون والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع سيئون حسب علم البحاثين.

3. الطريقة والإجراءات

3.1 منهج الدراسة: في ضوء طبيعة الدراسة الحالية والاهداف التي تسعى إلى تحقيقيها، وبناءً عن تساؤلاتها استخدم البحاثون المنهج الوصفي التحليلي، ويعرف بأنه دراسة الظاهرة كما هي في الواقع بوصفيها وصفاً دقيقاً والتعبير عنها كماً وكيفاً، حيث يصف التعبير الكيفي الظاهرة ويوضح خصائصها، بينما يعطي التعبير الكمي وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها.

3.2 مجتمع الدراسة: يتألف مجتمع البحث من المحاسبين والمدراء الماليين والمفتشين في السلطة المحلية والمركزية في وادي وصحراء حضرموت ومكاتبها التابعة لها، حيث تم اخذ عينة منهم بحسب المكاتب المستهدفة والبالغ عددهم حوالي (46) فرداً على استطلاعات النزول الميداني.

3.3 عينة الدراسة: تقرر إجراء المسح الشامل للعينة حيث تكونت من (46) تم سحبها من (المالية العامة في السلطة المحلية، والادارة العامة للسلطة المحلية، وفرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع سيئون) حيث تم توزيع (46) تم استرجاع (38) استبيان، وفقدان (8) استبيانات، جميع الاستبيانات المستلمة كانت صالحة للتحليل الاحصائي، أي أن نسبة الاستجابة كانت (83%)، ومنه أصبحت العينة ذات (38) مفردة، نبين ذلك كما في الشكل أدناه:

الجدول (3) يوضح حجم العينة المدروسة وطريقة سحبها

البيانات	الموقع	الاستبيانات				
		الموزعة	المستلمة	المفقودة	المستبعدة	المقبولة
الادارة العامة للسلطة المحلية	سيئون	15	11	4	0	11
المالية العامة في السلطة المحلية	سيئون	15	11	4	0	11
فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	سيئون	16	16	0	0	16
العدد		46	38	8	0	38
النسبة		100%	83%	17%	0%	83%

المصدر: اعداد البحاثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2024

3.4 نموذج الدراسة:

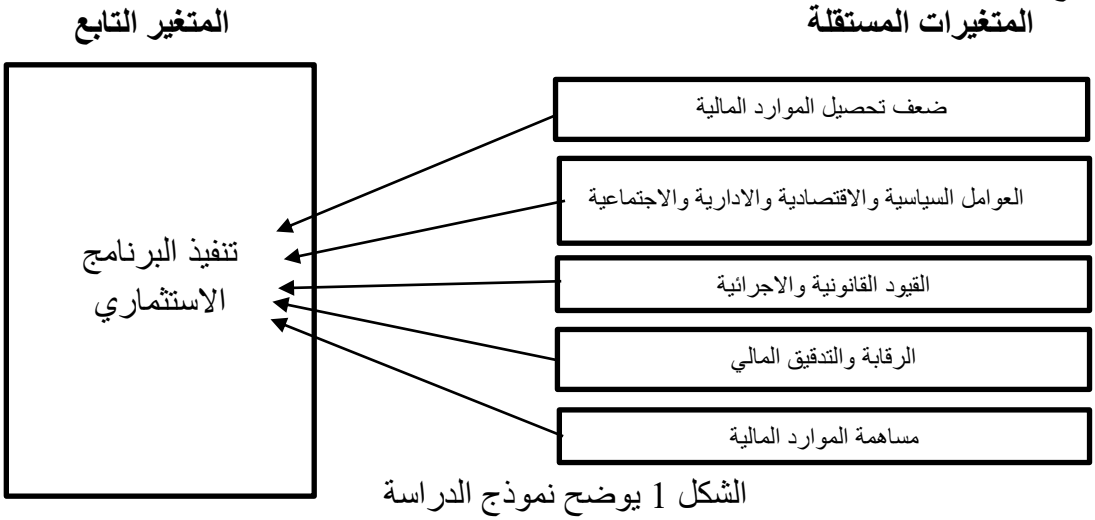

الشكل 1 يوضح نموذج الدراسة

3.5 صدق الاداة

تم استخراج صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال معامل الارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية له عند مستوى دلالة (0.01) والجدول التالي يوضح تلك المعاملات.

الجدول 4 معاملات الارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية له

رقم	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1	ضعف تحصيل الموارد المالية	0.662	.000	دالة عند مستوى (0.05)
2	العوامل الاقتصادية والسياسية والادارية والاجتماعية	0.625	.001	دالة عند مستوى (0.05)
3	القيود القانونية والاجرائية	0.743	.000	دالة عند مستوى (0.05)
4	الرقابة والتدقيق المالي	0.700	.000	دالة عند مستوى (0.05)
5	مساهمة الموارد المالية في تنفيذ البرنامج الاستثماري	0.473	.021	دالة عند مستوى (0.05)
6	تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية	0.795	.000	دالة عند مستوى (0.05)

نلاحظ من خلال الجدول 4 أن كل معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، ويشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق والاتساق الداخلي وانسجاماً بين محاورها، ويمكن الاعتماد عليها في الوصول إلى النتائج والوثوق بها.

3.6 ثبات الاداة

تم إجراء الثبات على العينة بطريقتي: التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ

3.6.1 طريقة التجزئة النصفية:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور، ثم تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان بروان كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول5 معاملات الثبات عبر طريقة التجزئة النصفية

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل الارتباط قبل التصحيح	معامل الارتباط المصحح
المتغيرات المستقلة: ضعف تحصيل الموارد المالية	20	0.780	0.851
المتغير التابع: تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية	10	0.763	0.837
إجمالي المتغيرات	30	0.798	0.866

يتبين من جدول 5 أن هناك معامل ثبات مرتفع جداً لفقرات الاستبيان، حيث كان معامل الثبات المصحح للمتغير المستقل (0.851) وكان معامل الثبات المصحح للمتغير التابع (0.837) وبمعدل إجمالي يقدر(0.866)، وهذه المؤشرات تدل على مستوى ثبات مرتفع لأداة الاستبيان والتي صممت لقياس ضعف تحصيل الموارد المالية وقياس تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية كما هو موضح في الجدول أعلاه.

3.6.2 طريقة ألفا كرونباخ:

لمعرفة مدى مناسبة الاستبيان لأغراض هذه الدراسة قام البحاثون باستخدام طريقة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) في قياس ثبات نموذج الاستبيان، كما في الجدول التالي:

الجدول 6 يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة

المتغيرات	عـــــــدد الفقرات	معامـل ألفـا كرونباخ	النتيجة
المتغيرات المستقلة : ضعف تحصيل الموارد المالية	20	0.713	ثبات مرتفع
المتغير التابع: تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية	10	0.862	ثبات مرتفع
إجمالي المتغيرات	30	0.875	ثبات مرتفع

إذا يوضح الجدول 6 قيم الثبات لمتغيرات الدراسة الرئيسية والتي تراوحت بين (0.713– 0.862)، وكانت قيمة معامل الثبات الإجمالية هي (0.875)، وهذه مؤشرات تدل على تمتع أداة البحث بصورة عامة بمعامل ثبات عالية وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة.

4. النتائج

4.1 تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى: يوجد ضعف في تحصيل الموارد المالية في السلطة المحلية

وتنص الفرضية البديلة: لا يوجد ضعف في تحصيل الموارد المالية في السلطة المحلية

لاختبار هذه الفرضية قام البحاثون بإجراء اختبار t لعينة واحدة عند وسط فرضي (3) وكانت النتائج كالجدول التالي:

الجدول 7 نتائج اختبار One-Sample Test للفرضية الفرعية الأولى

اختبار t لعينة واحدة عن وسط فرضي (3)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	درجة الحرية df	مستوى الدلالة Sig	القرار
ضعف تحصيل الموارد المالية	4.20	0.678	10.883	2.021	37	0.000	نقبل الفرضية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هنالك إدراكاً دالا إحصائيا عند مستوى دالة (0.05) حيث بلغ مستوى الدلالة Sig = (0.000) وكان المتوسط الحسابي بلغ (4.20) أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على توافر ضعف تحصيل الموارد المالية لدى السلطة المحلية بدرجة مرتفعة جداً، وكانت قيمة t المحسوبة (10.883) أكبر من قيمة t الجدولية (2.021) عند درجة الحرية (37)، وبناء عليه نقبل الفرضية الأولى التي تنص: **يوجد ضعف في تحصيل الموارد المالية في السلطة المحلية** . يشير هذا إلى أن السلطة المحلية تعاني من قصور في الأنظمة والإجراءات المالية، و ضعف في الكفاءات الإدارية المسؤولة عن التحصيل، مما يؤدي إلى انخفاض فعالية جمع الموارد المالية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (داعر، 2008) التي أوضحت أن ضعف القدرات المؤسسية يعد من أهم معوقات تحصيل الإيرادات في الإدارة المحلية.

4.2 تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية : تنص الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية في تحصيل الموارد المالية في السلطة المحلية

وتنص الفرضية البديلة: لا يوجد أثر للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية في تحصيل الموارد المالية في السلطة المحلية لاختبار هذه الفرضية قام البحاثون بإجراء اختبار t لعينة واحدة عند وسط فرضي (3) وكانت النتائج كالجدول التالي:

الجدول 8 نتائج اختبار One-Sample Test للفرضية الفرعية الثانية

اختبار t لعينة واحدة عن وسط فرضي (3)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	درجة الحرية df	مستوى الدلالة Sig	القرار
العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية	4.14	0.563	12.470	2.021	37	0.000	نقبل الفرضية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هنالك إدراكاً دالا إحصائيا عند مستوى دالة (0.05) حيث بلغ مستوى الدلالة Sig = (0.000) وكان المتوسط الحسابي بلغ (4.14) أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على توافر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية لدى السلطة المحلية بدرجة مرتفعة، وكانت قيمة t المحسوبة (12.470) أكبر من قيمة t الجدولية (2.021) عند درجة الحرية (37)، وبناء عليه نقبل الفرضية الثانية التي تنص: **يوجد أثر للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية في تحصيل الموارد المالية في السلطة المحلية**. وتشير هذه النتيجة إلى أن البيئة السياسية المستقرة والدعم الحكومي، والظروف الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الكفاءة الإدارية والتنظيمية، تسهم مجتمعة في تحسين قدرة السلطة المحلية على تحصيل الموارد المالية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبدالله، 2022) التي أكدت أن ضعف الإدارة المحلية وغياب الاستقرار السياسي من أهم العوامل التي تحد من كفاءة التحصيل المالي في الوحدات الحكومية المحلية. كما تدعمها نتائج دراسة دوبابي (2018) التي أوضحت أن استقرار البيئة السياسية والاقتصادية يعزز من فاعلية إدارة الإيرادات في السلطات المحلية.

4.3 تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

تنص الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر للقيود القانونية والاجرائية على مقدرة الوحدات الإدارية في تحصيل مواردها

وتنص الفرضية البديلة: لا يوجد أثر للقيود القانونية والاجرائية على مقدرة الوحدات الإدارية في تحصيل مواردها

لاختبار هذه الفرضية قام البحاثون بإجراء اختبار t لعينة واحدة عند وسط فرضي (3) وكانت النتائج كالجدول التالي:

الجدول 9 نتائج اختبار One-Sample Test للفرضية الفرعية الثالثة

	اختبار t لعينة واحدة عن وسط فرضي (3)						
المتغير	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t المحسوبة**	**قيمة t الجدولية**	**درجة الحرية df**	**مستوى الدلالة Sig**	**القرار**
القيود القانونية والاجرائية	3.99	0.575	10.575	2.021	37	0.000	نقبل الفرضية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هنالك إدراكاً دالا إحصائيا عند مستوى دالة (0.05) حيث بلغ مستوى الدلالة Sig = (0.000) وكان المتوسط الحسابي بلغ (3.99) أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على توافر القيود القانونية والاجرائية لدى السلطة المحلية بدرجة مرتفعة، وكانت قيمة t المحسوبة (10.575) أكبر من قيمة t الجدولية (2.021) عند درجة الحرية (37)، وبناء عليه نقبل الفرضية الثالثة التي تنص: **يوجد أثر للقيود القانونية والاجرائية على مقدرة الوحدات الإدارية في تحصيل مواردها**. وتشير هذه النتيجة إلى أن **الإطار القانوني الصارم والإجراءات البيروقراطية** قد تحدّ من قدرة الوحدات الإدارية على التحصيل الفعّال للموارد المالية، إذ تؤدي كثرة الموافقات وضعف المرونة التنظيمية إلى بطء عمليات التحصيل. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة داعر (2018) التي أكدت أن تعدد اللوائح وتداخل الصلاحيات من أهم العوامل التي تُضعف الأداء المالي في السلطات المحلية. كما تتفق مع دراسة جداه (2020) التي أشارت إلى أن غياب المرونة في التشريعات المحلية يؤدي إلى إعاقة عملية تنمية الإيرادات العامة

4.4 تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

تنص الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد ضعف في الرقابة والتدقيق المالي على مصادر التمويل المحلية

وتنص الفرضية البديلة: لا يوجد ضعف في الرقابة والتدقيق المالي على مصادر التمويل المحلية

لاختبار هذه الفرضية قام البحاثون بإجراء اختبار t لعينة واحدة عند وسط فرضي (3) وكانت النتائج كالجدول التالي:

الجدول 10 نتائج اختبار One-Sample Test للفرضية الفرعية الرابعة

اختبار t لعينة واحدة عن وسط فرضي (3)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	درجة الحرية df	مستوى الدلالة Sig	القرار
الرقابة والتدقيق المالي	4.09	0.619	10.876	2.021	37	0.000	نقبل الفرضية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هنالك إدراكاً دالا إحصائيا عند مستوى دالة (0.05) حيث بلغ مستوى الدلالة Sig = (0.000) وكان المتوسط الحسابي بلغ (4.09) أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على توافر الرقابة والتدقيق المالي لدى السلطة المحلية بدرجة مرتفعة جداً، وكانت قيمة t المحسوبة (10.876) أكبر من قيمة t الجدولية (2.021) عند درجة الحرية (37)، وبناء عليه نقبل الفرضية الرابعة التي تنص: **يوجد ضعف في الرقابة والتدقيق المالي على مصادر التمويل**. وتشير هذه النتيجة إلى أن **نظام الرقابة والتدقيق المالي الحالي غير كافٍ لمواجهة التحديات المالية**، حيث يقتصر التدقيق على إجراءات شكلية أكثر من كونه تحليلياً واستباقياً، مما يتيح احتمالية تسرب الموارد أو استخدام غير فعال لها. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **براهيم واخرون (2022)** التي تناولت (**أثر اصلاحات المالية المحلية في تعزيز موارد الجماعات المحلية**)

4.5 تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة :

تنص الفرضية الفرعية الخامسة: تساهم الموارد المالية في تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية

وتنص الفرضية البديلة: لا تساهم الموارد المالية في تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية

لاختبار هذه الفرضية قام البحاثون بإجراء اختبار معامل الانحدار الخطي البسطي لمعرفة الأثر والعلاقة وكانت النتائج كالجدول التالي:

الجدول 11 نتائج اختبار Linear Regression للفرضية الفرعية الخامسة

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية Sig	القرار
مساهمة الموارد المالية في تنفيذ البرنامج الاستثماري	0.103	0.011	0.117	0.621	2.021	0.539	نرفض الفرضية

من خلال البيانات الواردة في نتائج الجدول (7-11) نجد أن هنالك ارتباط بين المتغيرين بلغ (0.103) يدل على وجود علاقة ارتباط طردية وبدرجة ضعيفة، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.011)، أي أن ما قيمته 1% من التغيرات في تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية ناتج عن مساهمة الموارد المالية في تنفيذ البرنامج الاستثماري، وفي السياق ذاته أظهرت نتائج التحليل أن لبعد مساهمة الموارد المالية في تنفيذ البرنامج الاستثماري تأثيرا إيجابيا على تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية بمقدار (0.117) مما يدل على وجود أثر ضعيف يلعبه المتغير المستقل في المتغير التابع عند مستوى غير دال إحصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية Sig (0.539) أكبر من المستوى الاحصائي (0.05) ويؤكد ذلك أيضا قيمة t المحسوبة التي بلغت (0.621) حيث كانت أقل من قيمة t الجدولية (2.021) عند درجة الحرية (37)، وبناء على ما سبق نرفض الفرضية الفرعية الخامسة ونقبل الفرضية لبديلة التي تنص على : **" لا تساهم الموارد المالية في تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية "**. وتشير هذه النتائج إلى أن الموارد المالية وحدها لا تكفي لضمان تنفيذ البرامج الاستثمارية، وأن هناك عوامل أخرى (مثل التخطيط الإداري، الكفاءات البشرية، الدعم السياسي أو البيروقراطي، والعوامل القانونية) تلعب دوراً أكبر في نجاح تنفيذ المشاريع. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة القطيبي (2004) .

4.6 تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية: وجود ضعف في تحصيل الموارد المالية اثَر على تنفيذ البرنامج الاستثماري في السلطة المحلية

وتنص الفرضية البديلة: لا يوجد ضعف في تحصيل الموارد المالية اثَر على تنفيذ البرنامج الاستثماري في السلطة المحلية

لاختبار هذه الفرضية قام البحاثون بإجراء اختبار معامل الانحدار الخطي البسطي لمعرفة الأثر والعلاقة وكانت النتائج كالجدول التالي:

الجدول (12) نتائج اختبار Linear Regression للفرضية الرئيسية للدراسة

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية Sig	القرار
ضعف تحصيل الموارد المالية	0.070	0.005	-0.063	0.419	2.021	0.678	نرفض الفرضية

من خلال البيانات الواردة في نتائج الجدول (10) نجد أن هنالك ارتباط بين المتغيرين بلغ (0.070) يدل على وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.005)، أي أن ما قيمته 0.5% من التغيرات في تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية ناتج عن ضعف تحصيل الموارد المالية، وفي السياق ذاته أظهرت نتائج التحليل أن لمتغير ضعف تحصيل الموارد المالية تأثيرا سلبياً على تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية بمقدار(0.063-) مما يدل على وجود أثر ضعيف يلعبه المتغير المستقل في المتغير التابع عند مستوى غير دال إحصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية Sig (0.678) أكبر من المستوى الاحصائي (0.05) ويؤكد ذلك أيضا قيمة t المحسوبة التي بلغت (0.419) حيث كانت أقل من قيمة t الجدولية (2.021) عند درجة الحرية (37)، وبناء على ما سبق نرفض الفرضية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على : **" لا يوجد ضعف في تحصيل الموارد المالية أثَر على تنفيذ البرنامج الاستثماري في السلطة المحلية"**. وتشير هذه النتائج إلى أن ضعف تحصيل الموارد المالية ليس العامل الحاسم في نجاح أو فشل البرامج الاستثمارية للسلطة المحلية، إذ تلعب عوامل أخرى دوراً أكثر تأثيراً، مثل التخطيط الإداري، الكفاءات البشرية، الدعم السياسي والبيروقراطي، والقيود القانونية والإجرائية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **نضيرة دوبابي (2018) " إشكالية ضعف الموارد المالية للبلديات دراسة حالة بلديات ولاية قالمة "**

التوصيات

استناداً على نتائج الدراسة، قدم البحاثون عدد من التوصيات أهمها:

1-نوصي بالعمل على تحسين طرق تحصيل موارد المالية من خلال إيقاف التهرب الضريبي لدى المؤسسات التجارية والصناعية وخاصة كبار المكلفين، وزيادة الوعي الضريبي بأهمية الضريبة كونها مصدر يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد ضمن خطط الدولة، وإعطاء حوافز جيدة للقائمين بوظيفة تحصيل الموارد المالية بما يرفع من كفاءتهم في عمليات التحصيل.

2- على الدولة ممثلة بالحكومة والسلطة المحلية العمل على إيقاف التدهور الاقتصادي وتعزيز موقف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية من خلال تحصيل الموارد المالية من الأنشطة النفطية والموانئ والتجارة وغيرها.

3- ينبغي على السلطة المحلية التركيز على عملها وخطط التنمية بعيداً عن الضغوطات السياسية وتخصيص الموازنات العامة لذلك.

4- نوصي بتدريب العاملين في المكاتب المالية التابع للسلطة المحلية ببعض الدورات الإدارية والمحاسبية بما يرفع من أداءهم في تحصيل الموارد المالية مثل دورة إدارة المخاطر المالية، دورة التعامل مع العملاء.
5- نوصي الجهات التشريعية القيام بإجراء التغييرات اللازمة في سياسة تحصيل الموارد بما يساهم زيادة كفاءة التحصيل، وكذلك سن قوانين تساعد السلطة المحلية على زيادة مواردها.
6- نوصي بالاستمرار على الافصاح الجزئي المتبع حالياً حول الايرادات الموجهة للسلطة المحلية لاستحالة تطبيق الإفصاح الشامل.
7- ينبغي على الحكومة التشديد في المساءلة على الموارد المحصلة لدى السلطة المحلية وطرق استخدامها بما يؤدي إلى التأكد من استخدامها استخدامات مشروعة، ومنع استخدامها لأغراض خاصة أو شخصية.
8- على السلطة المحلية الاستمرار في تنفيذ البرامج الاستثمارية بما يتم تحصيله من موارد مالية أو الحصول على اعتمادات أخرى من الدول المانحة أو المنظمات الإنسانية الدولية.
9- السماح بمشاركة الأهالي ورجال الاعمال في تنفيذ البرامج الاستثمارية خاصة مع وجود سياسة تسمح بذلك.
10- التأكد من كفاءة الجهات المختصة والمعنية بتنفيذ البرامج الاستثمارية ومستوى أدائها وإنجازاتها التي حققتها.

5. الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة ضعف تحصيل الموارد المالية وأثره على تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ضعف تحصيل الموارد المالية من قبل السلطة المحلية، التعرف على مدى تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية في تحصيل الموارد المالية في السلطة المحلية، التعرف على مدى تأثير القيود القانونية والاجرائية على مقدرة الوحدات الإدارية في تحصيل مواردها، والتعرف على مدى ضعف الرقابة والتدقيق المالي على مصادر التمويل المحلية، والتعرف على مدى مساهمة الموارد المالية في تنفيذ البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية، اعتمدت الدراسة على اختيار عينة مكونة من 46 فردا تم سحبهم من (المالية العامة في السلطة المحلية، والادارة العامة للسلطة المحلية، وفرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع سيئون). توصلت الدراسة الى ان هناك ضعف في تحصيل الموارد المالية في السلطة المحلية كما يوجد أثر للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية في تحصيل الموارد المالية في السلطة المحلية. كما يوجد أثر للقيود القانونية والاجرائية على مقدرة الوحدات الإدارية في تحصيل مواردها. وأيضا يوجد ضعف في الرقابة والتدقيق المالي على مصادر التمويل. وقد أثبتت الدراسة عدم وجود ضعف في تحصيل الموارد المالية أثَر على تنفيذ البرنامج الاستثماري في السلطة المحلية، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها: العمل على تحسين طرق تحصيل موارد المالية من خلال إيقاف التهرب الضريبي لدى المؤسسات التجارية والصناعية وخاصة كبار المكلفين، وزيادة الوعي الضريبي بأهمية الضريبة كونها مصدر يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد ضمن خطط الدولة، وإعطاء حوافز جيدة للقائمين بوظيفة تحصيل الموارد المالية بما يرفع من كفاءتهم في عمليات التحصيل.

المراجع:

1. أحمد، رائد ناجي (2021). علم المالية العامة والتشريع في العراق ، الطبعة الأولى، مطبعة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر.
2. براهيم، فاطمة، بن الصالح، وحرية (2022). مساهمون في تطوير الموارد المالية المحلية في مجال تطوير الموارد المحلية – دراسة حالة بلدية شروين للفترة 2014-2017. مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ، 3(1)، 120-142.
3. بن يوسف خلف الله، وزبير عياش (2020). تفعيل التمويل المحلي للتنمية المحلية في الجزائر. جامعة ابن خلدون للإبداع ، 2(1)، 11-35، الجزائر.

4. جداه، عبدالكريم (2020). تفعيل نظام التمويل المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، ملتقى الوطني الأول في ابن خلدون حول: تفعيل نظام التمويل المحلي بالجزائر في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر.
5. حسين، رحيم، وعبادي، محمد (2013). مساهمة تجارية في الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر، فترة تمتد من (1989 – 2009). جامعة العلوم الادارية ، 40(2)، 430-441.
6. داعر، عبدالكريم محمد علي (2008). السلطة المحلية وأثرها على التنمية في الجمهورية اليمنية ، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان.
7. دوبابي، نزيره، وبرهمي، بوطالب (2019). إشكالية ضعف الموارد المالية في البلديات – دراسة حالة بلديات ولاية قالمة. المدرسة الوطنية للإدارة جامعة الجزائر ، 3(4)، 129-156.
8. ديوان وزارة المالية (2021). الجمهورية اليمنية ، فصل مجلة، العدد 12(153).
9. ردمان، قائد محمد طبوش (2003). وحدة السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية في الحركة الشعبية اليمنية ، الملتقى العربي الأول، سلطنة عمان.
10. رشيد، قويدري (2019). مصادر التمويل المحلية – دراسة الحالة البلدية بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر، الجزائر.
11. الضرافي، محمد يحيى ناصر (2008). القدرة على تمويل الوحدات الحكم المحلي في الجمهورية اليمنية ، بحث مقدم أثناء الدراسة التنفيذية في الإدارة العامة، جامعة أم ردمان، جمهورية السودان.
12. عبدالله، أحمد (2022). العامل المؤثر في تحقيق الموارد المالية في الإدارة المحلية . جامعة صنعاء، اليمن.
13. العزير، عبدالكريم (2012). الحكومات المحلية في اليمن ، صنعاء، مطبعة العلاقات العامة والتوجيه بوزارة الداخلية، ط1.
14. العلي، عادل فليح، وكداوي، طلال محمود (1989). تعليمات المالية العامة . الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
15. طيبي، ناصر علي محمد (2004). سجل نجاحا كبيرا في الاستثمار ، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، كلية العلوم الادارية، جامعة أم ردمان، جمهورية السودان.
16. الماوري، أحمد محمد (2017). التقييم الذي تحتاجه السلطة المحلية في اليمن ومقترحات التطوير ، ورقة عمل، صنعاء، اليمن.
17. الماوري، أحمد محمد (2017). الإدارة العامة وتطبيقاتها في الجمهورية اليمنية ، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.
18. المحجوب، رفعت (1979). المالية العامة – الميزانية العامة والايرادات العامة ، دار النهضة العربية، القاهرة.
19. المخلافي، دائل محمد اسماعيل (2002). اللامركزية الادارية بين الحكم المحلي والادارة المحلية ، القدسي للنشر والتوزيع، اليمن، ط4.
20. نعمان، سامي محمد قاسم (2024). عجز الموارد في اليمن (الاثار المنهكة والمعالجات المتخصصة) ، مركز المستقبل اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، اليمن https://www.yfcss.com/view/192.
21. وزارة الشؤون المحلية (2006). وثائق وادبيات الكون للمجالس المحلية ، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 1-19 (6)
22. وزارة الشؤون المحلية (2018). الرؤية الاستراتيجية للحكم المحلي ، صنعاء، الجمهورية اليمنية، مطبعة المعنوي.
23. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2017). قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية ، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 12(30).

24.وزارة الشؤون القانونية (2000). اللائحة التنفيذية للقانون التنفيذي بالقرار رقم 299 لسنة 2000م . صنعاء، الجمهورية اليمنية.
25.وزارة الشؤون القانونية (2001). اللائحة المالية للسلطة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم 24 قرار 2001م . صنعاء، الجمهورية اليمنية.
26.وزارة الشؤون القانونية (2008). بموجب قانون السلطة المحلية رقم 4 قرار 2000 وتعديلاته قرار 2008م . صنعاء، الجمهورية اليمنية.

References

1. Hill,J Salisbury,P Northedge L & Kinninmont,J., (2013) Yemen Corruption, Capital Flight and Global Drivers of Conflict", Chatham House,. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/0913r_yemen.pdf
2. Ministry of Planning & International Cooperation (2018), Priorities for Private Sector Recovery in Yemen, Economic Update Issue 35 https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2018-socio-economic-update-issue-35-july-2018
3. Nasser, A (2018) “Beyond the Business as Usual Approach: Private Sector Engagement in Post Conflict Yemen", Rethinking Yemen's Economy, Spencer Osberg, https://sanaacenter.org/publications/main-publications/7999
4. Rageh, A. Nasser & E Al-Muslimi,(2016) "Yemen Without a Functioning Central Bank: The Loss of Basic Economic https://sanaacenter.org/publications/main-publications/55

Disclaimer/Publisher’s Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.